الضربة القوية للاقتصاد العالمي تؤكد أن 2020 سيكون عاماً اقتصادياً ضائعاً

«ساكسو بنك»: «كورونا» يهدد بانهيار كبير في هيكلة التوظيف وارتفاع مستويات البطالة

أصدر ساكسو بنك، البنك المتخصص في التداول والاستثمار في الأصول المتعددة عبر الانترنت، اليوم توقعاته الفصلية للربع الثاني من عام 2020 للأسواق العالمية، بما فيها الأفكار التجارية التي تغطي الأسهم، والفوركس، والعملات، والسلع، والسندات، فضلاً عن مجموعة من العوامل الكلية التي تؤثر على محافظ العملاء.

وفي البداية، قال ستين جاكوبسن، كبير الاقتصاديين والرئيس التنفيذي لشؤون الاستثمار لدى ساكسو بنك: «أدى تفشي فيروس كورونا إلى بروز ثلاث قضايا رئيسية على مستوى الاقتصاد العالمي، وهي صدمة الطلب العالمي وصدمة العرض العالمي، بالإضافة إلى حرب النفط التي دفعت بالأسعار لأدنى مستوى لها منذ عدة سنوات. ومن المتوقع أن يفضي هذا التطور الأخير إلى خسائر كبيرة في رؤوس الأموال، ما سينجم عنه خلال فترة قصيرة انهيار كبير في هيكلية التوظيف، وبالتالي ارتفاع مستويات البطالة».

وأضاف جاكوبسن: «إن هذه الضربة الثلاثية للاقتصاد العالمي تؤكد أن 2020 سيكون عاماً اقتصادياً ضائعاً، ما يعني أنه يجب على صنّاع السياسة بذل جميع الجهود الممكنة وتسخير كل الإمكانيات المُتاحة لمعالجة هذا الركود العالمي».

صنّاع السياسة يتوجب عليهم بذل جميع الجهود الممكنة وتسخير كل الإمكانات المُتاحة لمعالجة هذا الركود العالمي

ستين جاكوبسن

بيتر غارنري

التبدلات الجذرية التي شهدناها منذ الربع الأول للعام ستسهم في تغيير مشهد الاستثمار وتحمل المخاطر حتى 2021

وتابع جاكوبسن قائلاً: «تعتبر هذه الدورة الاقتصادية الأسوأ مقارنة بتلك التي شهدناها سابقاً لأن موجة الانخفاض الحالية والتراجع السلبي في العوائد قد عزز التوجهات نحو العوائد، ما دفع الشركات والمستثمرين في السوق، بغض النظر عن مستوى المخاطر العالي، نحو التركيز أكثر على الأصول المالية فائقة السيولة مثل الأسهم الخاصة وائتمان الشركات مرتفع المخاطر».

«وتتسم الفترة الحالية باعتماد أكبر على آليات تحديد الأسعار، ما سيعني مواجهة تقلبات أعلى بكثير وتلاشي نماذج تقييم الأسهم الخاصة والأصول الأخرى عالية المخاطر التي تعتمد على أسعار الفائدة المنخفضة وتدخل البنوك المركزية، والاعتقاد الخاطئ بأن مضاعفات الربحية يُمكن أن ترتفع وتستمر للأبد».

وقال أيضاً: «ستسهم التبدلات الجذرية التي شهدناها منذ الربع الأول للعام في تغيير مشهد الاستثمار وتحمل المخاطر حتى عام 2021. وسيترافق ذلك مع تغيير نموذج توزيع المخصصات على المدى البعيد والابتعاد عن القاعدة المألوفة لمزيج الأسهم والسندات 40/60، بهدف ضمان إجراءات تحوط مناسبة عبر انكشاف السلع ومواجهة التقلبات طويلة الأمد».

على خلفية تفشي مرض كوفيد19-، تشتمل أفكار ومواضيع التداول الرئيسية التي حددها ساكسو بنك للربع الثاني على:

الأسهم تواجه أسوأ التوقعات منذ عام 2008

تأتي الأزمة الحالية بعد أن تسببت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في تعطيل إمدادات العرض وتباطؤ النمو خلال العام الماضي، ونشهد حالياً صدمة في العرض والطلب، يُضاف إلى ذلك تداعيات حرب أسعار النفط بين روسيا والمملكة العربية السعودية، والتي قد تؤثر بشكل كبير على الاستثمارات العالمية. كما أنه من المرجح أن تواجه الأسهم المزيد من التحديات، ونتوقع أن يتراجع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 إلى 1600 نقطة في أسوأ الحالات.

ومن جانبه، قال بيتر غارنري، رئيس استراتيجيات الأسهم لدى ساكسو بنك: «بما أن أسعار الأسهم تعكس آفاق النمو خلال الفترة المقبلة، فهي الأكثر تأثراً بالأزمة الراهنة؛ إذ يتطلع المستثمرون للخروج من الأسواق وتحقيق أرباح كبيرة لسنوات عديدة».

«ونظراً لكون كوفيد19 – من الأوبئة العالمية نادرة الحدوث جداً، لا يُمكننا الاعتماد على جميع نماذج التنبؤ الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي؛ وقد نجد أنفسنا مُضطرين لمواجهة تأثيرات أعمق وأطول مما كان متوقعاً، خاصة مع إجراءات الإغلاق في أوروبا واحتمال تحوّل كوفيد19– إلى مرض موسمي».

«ونشهد حالياً مرحلة حاسمة تتطلب من صناع السياسة الالتزام باتخاذ الكثير من إجراءات التحفيز لدعم الاقتصاد، بما فيها برامج الإقراض الحكومي وتأجيل تسديد الضرائب. وبعد قيام مجلس الاحتياطي الفدرالي بخفض أسعار الفائدة الرئيسية مرتين لتصل إلى 0.25٪، سارعت جميع البنوك المركزية الرئيسية لخفض أسعار الفائدة إلى الحد الأدنى الصفري».

وأضاف غارنري: «نعتقد من وجهة نظرنا أن هذه الخطوات التحفيزية كفيلة بتحسين التوجهات ورفع أسعار الأصول. ولكن سُرعان ما سيُدرك المستثمرون، عند نشر الأرقام والتوقعات حول النشاط الاقتصادي، بأن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات إضافية وإلا ستشهد أسواق الأسهم انخفاضاً آخر. ونرى أنه سيتم اتخاذ إجراءات إضافية لتحفيز الأداء الاقتصادي وتعزيز توازنه. ولكن للأسف، ستكون الأسهم حينها عند أدنى مستوياتها».

الاضطرابات الحالية تتخطّى حجم الفوضى التي شهدتها بعض الأسواق في عام 2008

الذهب يرتفع 16 دولاراً مع ترقب بيانات اقتصادية

ارتفعت أسعار الذهب بنحو 16 دولاراً خلال تعاملات أمس الخميس، مع ترقب بيانات اقتصادية، ووسط استمرار تفشي الكورونا عالمياً.

وشهد المعدن النفيس اليوم تحركات متقلبة وسط علامات متزايدة على الركود العالمي بسبب تفاقم تفشي الوباء الذي ينتشر في 180 دولة حول العالم حالياً.

ويعتبر الذهب استثماراً آمناً خلال أوقات عدم اليقين السياسي أو الاقتصادي.

وحقق المعدن الأصفر مكاسب بنحو 73.5 دولار خلال الربع الأول المنتهي في مارس الماضي، مدعوماً بتقلبات الأسواق وحالة عدم اليقين.

وعلى صعيد النشاط الصناعي، فسجل هبوطاً في مختلف أنحاء العالم خلال مارس الماضي، مع وجود انكماش حاد في ألمانيا واليابان تجاوز التوسع المعتدل الذي سجلته الصين.

أسعار الذهب ترتفع

وكان صندوق النقد الدولي قد دعا الدول إلى اتخاذ تدابير «زمن الحرب» لدعم الأسر والشركات والقطاع المالي ضد «كوفيد19-».

ويترقب المستثمرون إعلان بيانات إعانة البطالة، وطلبيات المصانع، والميزان التجاري في الولايات المتحدة في وقت لاحق من اليوم.

وارتفع عدد الإصابات إثر كورونا بأكثر من 938 عالمياً، مع وفاة ما يزيد عن 47 ألف شخص حتى الآن وفقا لخريطة جامعة «جونز هوبكينز» الأمريكية.

وبحلول الساعة 7:58 صباحاً بتوقيت جرينتش، ارتفع سعر العقود الآجلة للذهب تسليم شهر يونيو/حزيران بنحو 1 بالمائة وهو ما يعادل 15.90 دولار إلى مستوى 1607.3 دولار للأوقية.

بينما استقر سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر عند 1591.65 دولار للأوقية.

وفي نفس الوقت، ارتفع المؤشر الرئيسي للدولار والذي يتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية بنحو 0.4 بالمائة إلى 99.554.

لجنة مالية خليجية تؤكد متانة القطاع المصرفي في دول المجلس

اكدت لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متانة القطاع المصرفي في دول المجلس وقدرته على مواجهة التحديات والازمات.

وقالت اللجنة في بيان صحفي عقب اجتماعها ال74 الذي شارك فيه محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول المجلس والامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف الحجرف انها تراقب عن كثب آثار التداعيات المحتملة لجائحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) بهدف درء المخاطر واتخاذ التدابير المطلوبة.

وبينت ان جدول اعمال الاجتماع ضم عددا من الموضوعات من بينها اهم وآخر الاجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء للتصدي للتداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا وتأثيره المالي على القطاع المصرفي.

وذكرت ان الاجتماع ناقش توصيات اللجان والفرق العاملة تحت اشراف لجنة المحافظين والمعنية بموضوعات نظم المدفوعات بدول المجلس ومستجدات شركة المدفوعات الخليجية وموضوعات الاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي بدول الخليج وموضوعات التقنيات في مجال القطاع المالي بدول المجلس والمبادرات التكاملية في هذا المجال. وبينت انه تمت مناقشة اهمية تبادل معلومات الامن السيبراني للقطاع المصرفي في ظل تنامي المخاطر السيبرانية وتزايد تحدياتها والجهود المبذولة من دول المجلس في اطار مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وغيرها من الموضوعات ذات الشان النقدي كما استعرض الاجتماع الوضع المالي والنقدي بدول المجلس وتبادل الرأي حوله.

وقالت ان المجتمعون اكدوا ضرورة قيام مدققي الحسابات بممارسة المرونة المتوفرة في المعيار المحاسبي (IFRS-9)، واشارت اللجنة الى ان الاجتماع شدد على ضرورة عمل الجهات التمويلية مع مدققي الحسابات لاجراء معالجة محاسبية متزنة ومنطقية للاقساط المؤجلة آخذين بالاعتبار الدعم المقدم من دول مجلس التعاون والوضع الاقتصادي الراهن وان التدابير التحفيزية التي اتخذتها دول المجلس وبالاخص تقديم برامج دعم لاعادة جدولة التسهيلات وما قامت به بعض الدول الاعضاء من تأجيل سداد الاقساط المستحقة دون تكاليف او رسوم او "فوائد – ارباح" اضافية لن تؤدي تلقائيا الى زيادة مخاطر الائتمان في ضوء المعايير الاحترازية قيد التطبيق.

استقرار الدولار عالمياً وسط ترقب بيانات إعانة البطالة

استقر الدولار الأمريكي مقابل سلة من العملات الرئيسية خلال تعاملات أمس الخميس، مع ترقب الإفصاح عن بيانات إعانة البطالة الأمريكية.

ويأتي أداء العملة الخضراء بعد أن شهدت ارتفاعاً في وقت سابق من التعاملات وسط اندفاع المستثمرين نحو السيولة النقدية (الكاش) بالنظر إلى الاضطراب الهائل عالمياً بسبب الوباء الصيني.

وكان الدولار الأمريكي سجل مكاسب مقابل الـ6 عملات الرئيسية بنسبة 2.8 بالمائة خلال الربع الأول المنتهي في مارس الماضي.

وينتشر الفيروس بسرعة في العديد من دول الأسواق الناشئة، مع قلق بعض المستثمرين من القدرة على مكافحة هذه الدول لاحتوائه بسبب القدرات الطبية المحدودة، حيث تتجه حالات الإصابة بالوباء إلى حوالي مليون شخص عالمياً.

وتضع هذه المخاوف ضغطاً إضافياً على الدول المثقلة بضعف الأداء الاقتصادي مثل العجز الحساب الجاري، والمستويات المرتفعة من الديون الخارجية، والاحتياطيات المحدودة من العملات الأجنبية.

ومن المقرر الإفصاح عن بيانات إعانة البطالة الأمريكية والميزان التجاري في الولايات المتحدة في وقت لاحق من اليوم.

وبحلول الساعة 8:59 صباحاً بتوقيت جرينتش، ارتفعت العملة الخضراء مقابل اليورو بنسبة 0.4 بالمائة إلى مستوى 1.0919 دولار، كما ارتفعت أمام نظيرتها اليابانية بنسبة تزيد عن 1 بالمائة لتصل إلى 107.30 ين.

فيما تراجع الدولار الأمريكي أمام الجنيه الإسترليني بنحو 0.4 بالمائة مسجلاً 1.2420 دولار، في حين شهد زيادة مقابل العملة السويسرية بنسبة تزيد عن 0.1 بالمائة ليسجل 0.9675 فرنك.

وفي نفس الوقت، استقر المؤشر الرئيسي للدولار الذي يتبع أداء العملة الخضراء أمام ست عملات رئيسية عند مستوى 99.619.

الشركات الألمانية تطلب مساعدات حكومية بـ 12 مليار دولار

تقدمت الشركات الألمانية بطلبات للحصول على مساعدات حكومية بقيمة 10.6 مليار يورو (11.6 مليار دولار) في إطار برنامج حكومي يديره بنك التنمية التابع للدولة.

وقال رئيس بنك الائتمان لإعادة التنمية الحكومي "جونتير براونيج" المكلف بدعم الشؤون المالية للشركات المتأثرة بالفيروس في ألمانيا أمس الخميس: "نتوقع أن نشهد زيادة كبيرة في حجم وعدد طلبات الشركات في الأسابيع القليلة المقبلة".

وأوضح خلال تعليقات نقلتها وكالة بلومبرج الأمريكية، أنه حتى الآن تقدمت 2500 شركة بطلب للحصول على مساعدات نقدية.

ويوجد لدى البنك الحكومي مليارات اليورو المتاحة لتوفير السيولة للشركات التي تكافح وسط انهيار الطلب بفعل الكورونا. وكانت حكومة المستشارة الألمانية انجيلا ميركل قد اعلنت في الأسبوع الماضي اعتزامها ضخ حزمة تحفيزية تاريخية تزيد قيمتها عن 750 مليار يورو (821 مليار دولار).

ومع ارتفاع حالات الإصابة بالكورونا، اتفقت الحكومة الفيدرالية أمس الأربعاء مع الولايات الإقليمية على تمديد فترة الإغلاق على الصعيد الوطني حتى 19 أبريل الجاري بهدف إبطاء انتشار الكورونا لمدة أسبوعين آخرين، وهو ما يعني عبئاً إضافياً على العديد من الشركات الصغيرة.